

حيدر العبادي

الحكم المأزوم

كيف يُحكم العراق؟ سؤال مركزي لا بد من طرحه في ظل المواجهة التي تخوضها البلاد ضد تنظيم «داعش». وفي ظل الأزمة التي يعاني منها النظام السياسي المرتكز على «دستور الاحتلال». سؤال مركزي أيضاً يجب طرحه بعد أشهر من تبوء حيدر العبادي رئاسة الوزراء خلفاً لنوري المالكي



أوباما: العبادي صادق وملنزم عراقياً لا يستبعد احداً (الرشيف)

كل ذلك لم يحدث. لم تنجح القوى المشاركة في عمليات صلاح الدين في كسر المعادلة الأميركية المفروضة من الجو، لا بل عادت ختاماً مقاتلات «التحالف» إلى أجواء الوسط العراقي (عقدة الوصل) خاطفة «النصر العراقي»، وذلك بعد توقف المعارك نسبياً لعدد من الأيام (لأسباب بعضها لوجيستي وأخرى سياسية بامتياز). هناك روايتان لعدم مشاركة طائرات «التحالف» منذ البداية. الأولى تقول إن الحكومة العراقية لم تكن تمنح من البداية «لكن الأميركيين كانوا يعتقدون باحتمال اندلاع اشتباكات مذهبية واسعة، وبالتالي أرادوا تجنب التدخل منذ البداية، ليستثمروا في نار الفتنة لاحقاً». أما الثانية، فتحيل الأمر إلى قرار واضح باستبعاد «التحالف»، نظراً إلى الإمكانيات التي كان يمكن التعميل عليها.

لا توجد رواية متكاملة تجمع بين العوامل الداخلية وبين التأثيرات الخارجية والإقليمية، وبإمكانها أن تفسر قرار بحجم عودة طائرات «التحالف» للمشاركة في العمليات في صلاح الدين، وبإمكانها أيضاً تفسير ارتفاع أصوات قيادات مهمة في «الحشد» ضد هذا الأمر. أي دور أدته الحكومة العراقية برئاسة العبادي؟ لا جواب شافياً.

هناك أحاديث عن تباينات داخلية وقعت بين قيادات عراقية رسمية حول أهمية مشاركة «التحالف»، مثلاً تباين جرى الحديث عنه بين وزير الدفاع، خالد العبيدي، وبين قائد عمليات صلاح الدين، عبد الوهاب الساعدي. تفصيل لا يمكن الركون إليه لتفسير قرار بهذا الحجم. في المحصلة، أدت المعارك في صلاح الدين إلى «تحرير تكريت» وعدد من الأفضية حولها، لكن المعارك حول مصفاة بيجي (شمالي المحافظة) مستمرة حتى اليوم. وبعد نحو أسبوع من ذلك، جاء إعلان العبادي لانطلاق «عمليات تحرير» محافظة الأنبار، أكبر المحافظات العراقية، التي تتقاسم على شكل مثلث حدوداً مع السعودية والأردن وسوريا.

كانت الخطوة غريبة، إذ يعلم الجميع في حينه أن لا قوات قادرة على عملية كهذه دون معطين: إما مشاركة قوات «الحشد»، وإما دخول قوات من العشائر المحلية بشكل فعال في المعارك، ودون هذا الأمر عقبات سياسية كثيرة.

عاد العبادي، قبل أقل من أسبوع، إلى توجيه «هيئة الحشد الشعبي» - وليس «قوات الحشد الشعبي» - بالاستعداد للمشاركة مع القوات المسلحة ومنطوعي عشائر الأنبار لتحرير المناطق في تلك المحافظة. يشرح الباحث العراقي، محمد نعتاع، في حديث إلى «الأخبار»، أن «هيئة الحشد الشعبي» تشكلت في مطلع شهر تموز الماضي بإعلان من رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، «لتزايد أعداد المتطوعين المستجيبين لفتوى المرجع السيستاني» الصادرة عقب سقوط الموصل وبقية المناطق. يوضح نعتاع أنه «بعد

محمود مروة

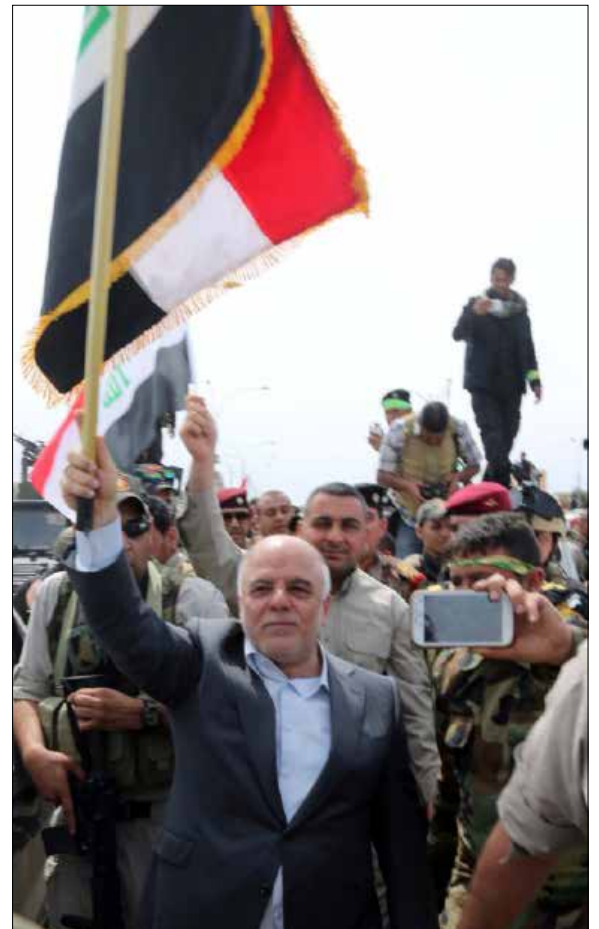
خلال الأسبوع الثاني من الشهر الجاري، انتشرت في العراق «شائعة» مفادها أن رئيس الوزراء، حيدر العبادي، وضع كتاب الاستقالة من منصبه بتصريف مراجع عراقية، وقد ذهب البعض في وقت لاحق إلى القول بأن المرجعية الدينية رفضتها، مجددة الدعم للحكومة. سبق تداول «الشائعة»، إعلان العبادي، من مجلس النواب استعداده للاستقالة إن قرر النواب ذلك. في حينه، جاء إعلان العبادي على خلفية الجليلة المشاركة حول مجزرة قبيل إن القوات العراقية تعرضت لها على أيدي عناصر تنظيم «داعش» في ناحية الثرثار في الأنبار، وجرى الحديث عن أن نحو 140 عنصراً ذهبوا ضحيتها.

بخلاف صحة الاستقالة من عدمها (وقد تصدت لنفيها وجوه من داخل حزب «الدعوة» الذي ينتمي إليه العبادي ومعروفة بمناوئتها لسياساته)، لكن من شأن أجواء كهذه أن تعكس حقيقة المشهد السياسي العام في العراق، والصعوبات التي تواجهها العملية السياسية راهناً، خصوصاً أن الضغوط انقلبت، في الأيام الماضية، إلى تحديات جدية مع سقوط غالبية مدينة الرمادي في الأنبار.

معركة تكريت: أول «السقوط»؟

في بداية شهر آذار الماضي، أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي، من مدينة سامراء، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلحة، «انطلاق الحملة الأمنية لتحرير محافظة صلاح الدين» (التي تضم مدينة تكريت المثقلة برمزياتها)، بمساندة واسعة من قوات «الحشد الشعبي» ومن قوى عشائرية محلية، في معارك كان حاضراً فيها قائد «فيلق القدس» الإيراني، اللواء قاسم سليماني، لتقديم الاستشارات للقادة العراقيين». في الأول من نيسان، زار العبادي «مدينة تكريت التي تم تحريرها... وتجوّل في شوارع المحافظة وقرب مجلس المحافظة والقصور الرئاسية، حيث رُفع العلم العراقي» من قبله. لكن الأحداث بين الأول من آذار والأول من نيسان قلبت معادلات عدة، تحديداً بعد عودة مقاتلات «التحالف الدولي» إلى المعارك.

تميّزت عمليات صلاح الدين بأنها بدأت بخلاف مجمل العمليات المماثلة في العراق - من دون مشاركة طائرات «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية منذ الصيف الماضي. شكّل ذلك الواقع فرصة أمام العراقيين لكسر معادلة فرضتها الأحداث: الهيمنة الأميركية على الأجواء. وكان البعض، في حينه، يعوّل على النجاح العسكري في تلك المحافظة ليكون فاتحة «عمليات التحرير» باتجاه الموصل شمالاً «عاصمة الخلافة».



لم يكن العبادي رجلاً هامشياً عشية «الانقلاب»، على المالكي (الاخبار)

تشكيل حكومة حيدر العبادي، حصل تفاهم مع أغلب أطراف الحشد من فصائل ومتطوعين على التزام هيكلية هيئة الحشد التي أصبحت بالفعل رسمية بقرار من رئاسة الوزراء وزاد الاهتمام بها بعد أن تضمنت الموازنة العامة للدولة (إثر توافق سياسي) إنفاقاً محدداً للحشد».

يشير الباحث العراقي في حديثه إلى أن «مستشار الأمن القومي، فالح الفياض، يرأس هيئة الحشد الشعبي، ولكن القيادة الفعلية للحشد تتمثل بالحاج جعفر الإبراهيمي (أبو مهدي المهندس) بمعية قادة الفصائل الإسلامية كالشيخ قيس الخزعلي (الأمين العام لعصائب أهل الحق) والحاج هادي العامري (الأمين العام لبدن) وقادة كتائب حزب الله. وهذه الأطراف الثلاثة هي أقوى الفصائل في الحشد الشعبي، وما عدا بدر التي انضمت فعلياً إلى الحشد، فإن الكتائب والعصائب غير منضمين رسمياً. أما الفصائل الأخرى، فقد انضمت كلها تقريباً. أيضاً سرايا السلام غير منضمة إلى الحشد على اعتبار أن مهمتها، كما أعلنتها قائدهم مقتدى الصدر، هي للدفاع عن المقدسات».

عموماً، جاء القرار بتوجيه «هيئة الحشد» للمشاركة في معارك الأنبار متأخراً، حتى إن القيادة في منظمة «بدن»، معين الكاظمي، أعلن المشاركة «في عمليات الأنبار بعد أن صدر موقف رسمي من رئيس الوزراء، ولو كان متأخراً أكثر من شهر». أما المتحدث العسكري باسم «كتائب حزب الله»، جعفر الحسيني، فقد قال في حديث صحفي: «بعد فشل استراتيجية الحكومة، التي هي بالتأكيد أميركية، في الحفاظ على الرمادي... أصبحت الحاجة أساسية لأن تكون فصائل المقاومة وأيضاً الحشد الشعبي موجودة في الأنبار لكي تحسم المعركة بنفسها».

السياسة و«التحرير»: فخ التوفيق

حين وصل حيدر العبادي إلى رئاسة الوزراء خلفاً لنوري المالكي، كانت بغداد مهددة جدياً إثر تمدد تنظيم «داعش» والقوى المساندة له